

رسائل جغرافية

١٣١

الوزن الجيوبوليتيكي

لدول البحر الأحمر العربية

أ. د. محمد أزهى السماك

ربيع الآخر ١٤١٠ هـ

نوفمبر ١٩٨٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الوزن الجيوبوليتيكي لدول البحر الأحمر العربية

هدف البحث ومنهجه :

يهدف هذا البحث إلى تقييم الوزن الجيوبوليتيكي لدول البحر الأحمر العربية : طبيعيا وبشريا (اقتصاديا) في محاولة لتحديد الملامح المستقبلية لهذا الاقليم، وذلك من خلال التحليل المقارن للوضع السياسي والاستراتيجي بين هذه المنطقة ومناطق أخرى مشابهة لها في العالم النامي .

وعليه، فإن هذا البحث يدخل في مجال «علم القوة» الذي يعد حجر الأساس في تخصصات عديدة ترفد جانبا مهما من جوانب الحياة السياسية والاستراتيجية كالجغرافيا السياسية وعلم العلاقات الدولية والعلوم السياسية والعلوم الاقتصادية والعلوم العسكرية .

وإذا كانت بيانات التقويم المقارن : الطبيعية والبشرية والاقتصادية منها بخاصة تشكل المدخلات الرئيسية لهذا العدد الكبير من الوفورات السياسية والاقتصادية والبشرية المرجوة من دراسة هذه المشكلة فإن مخرجاتها الأساسية تتحدد في محورين أولهما : إغناء الدراسات النظرية في هذا المجال من خلال اختيار مؤشرات القياس الكمي المعتمدة في وسائل هذا البحث . وثانيهما : تعميق الدراسات التطبيقية في المناهج الجغرافية بعامة والجغرافيا السياسية بخاصة، بما يهيئ الأرضية العلمية التي تعين صناع القرار في

المجالات الاستراتيجية بشكل عام | طالما أن القوة تعني «التأثير والسيطرة والامكانية والقابلية»، أو كما يعرفها «جونز» بأنها «المساهمة في صنع القرارات»^(١).

ذلك ما يعزز الأمن القومي من خلال التشخيص العلمي للعناصر الايجابية والعناصر السلبية المتصلة بوحدة الاقليم الجغرافية والجيولوجية، أو من خلال التباين السياسي الذاتي والصراعات الدولية أيضا.

وتتمتع منطقة البحر الأحمر - كنظيرتها منطقة الخليج العربي - بمكانة متميزة في خرائط الاستراتيجيات العالمية مما يعكس اهتمامات القوى العظمى المتنافسة بها - إضافة الى اهتمامات الكيان الصهيوني وقوى أخرى. صحيح أن منطقة الخليج العربي تمثل مناطق الاحتدام الرئيسية المعاصرة إلا أننا يجب ألا نغفل الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر لكونه الطريق الموصل بين العالمين: المتقدم والنامي (غرب وجنوب أوروبا وجنوب وشرق آسيا وشرق وجنوب أفريقيا) من خلال شريانه الرئيسي: قناة السويس. بالإضافة الى احتضانه للعديد من الموانئ الرئيسية (العربية) التي تشهد نشاطا تجاريا متميزا تشكل شاخص إثبات على حجم الوفورات الجغرافية والجيولوجية الناجمة عن الموقع والموضع بسواء. وهو يمثل بحق المحور الرئيسي للتشابك الاقتصادي الدولي في هذا الجزء من العالم الذي يشهد نشاطا استثماريا واستراتيجيا في آن واحد. فمنه وعبره يتحرك النفط الخام ومنتجاته، ومن خلاله تنساب عائدات النفط ومنتجاته بالإضافة إلى المصنوعات والموارد الأخرى.

وقد يكون الجوار الجغرافي للوحدات السياسية العربية المطلة على البحر الأحمر الدافع الأساسي لاعتماد هذه الدول في دراسة مشكلة مستقبل أمن هذا البحر لاحقا، فالجوار الجغرافي يدعم الميزة النسبية لهذا الاقليم، ويشكل المنهج الجغرافي للتكامل القاعدة المهمة في المجال السياسي كما في

الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، فالتكامل يبدأ بالأقرب ثم الأبعد مكانيا. وفي هذا إشارة لاعتماد الأسلوب الذاتي لتحقيق الأمن الاقليمي لهذه المنطقة فيما يزيد من وفورات الأمن القومي الشامل.

وتأسيسا على ما تقدم فإن نتائج هذا البحث تقع في مسار التخطيط للفعل اللاحق، أي ضمن مسارات الدراسات الاستراتيجية، باعتبار أن صياغة العمل في الاستراتيجية تقع ضمن مفهوم «الأمن» الذي يعني التخطيط لموقف دفاعي طالما أن هناك خطرا معينا قائما يتطلب اتخاذ القرارات من أجل درئه، أو التخفيف من نتائجه. وباستعادة سريعة لذكريات مجريات الأحداث في ستينات وسبعينات هذا القرن ما يشكل حافزا مضافا لجدوى مثل هذه الأبحاث.

وعموما؛ فإن الغرض العلمي الرئيسي لهذا البحث يتلخص في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو التقييم الجيوبولتيكي للموارد المتاحة الرئيسية لدول البحر الأحمر العربية: طبيعيا وبشريا واقتصاديا، واقعا ومستقبلا؟ في محاولة لطرح خيارات رئيسية قد تشكل بمسارها العام أبعاد استراتيجية للأمن الاقليمي لهذا الجزء الحيوي من وطننا الكبير.

ولعل من نافلة القول أن نشير إلى أن المنهج الاستقرائي كان المنهج الرئيسي لهذا البحث، متخذين من وسائل القياس الكمي لعناصر القوة الاقتصادية الأداة الرياضية المعتمدة، على أن البيانات الرسمية للأمم المتحدة (كتاب التجارة الدولية ١٩٨٧) و صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي ١٩٨٨) ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (تقرير الأمين العام السنوي الخامس عشر ١٩٨٨) قد شكلت مفردات الحقائق الرئيسية لهذا البحث.

نسأل الله الهداية والتوفيق إلى سواء السبيل.

أولاً: المعايير الطبيعية للوزن الجيوبولتيكي لدول البحر الأحمر العربية

يتمتع البحر الأحمر بأهمية استراتيجية متميزة سياسية واقتصادية وعسكرية. ولا ترجع هذه الأهمية إلى ريع الموقع فحسب بل إلى طبيعة الموضوع أيضاً، فالجغرافيا والجيولوجيا مسؤولان تضامنياً عن الأهمية الخاصة للبحر الأحمر، وهذه الأهمية التي نشعر بها اليوم ظهرت قبل أربعة آلاف سنة تقريباً، رغم التباين النسبي في هذا المجال. فالفراعنة كانوا أول الجماعات التي وصلت القرن الأفريقي بحثاً عن موارد الثروة المعدنية. وهم في سعيهم ذلك كانوا يتطلعون إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية. وظلت تلك الأهداف قائمة لكل الجماعات المتتالية، من فينيقيين وفرس ويونان ورومان وعرب وأحباش وبرتغاليين وإنجليز وهولنديين وفرنسيين وكان لفتح قناة السويس واكتشاف النفط ومنتجاته ناهيك عن اعتبارات جيواستراتيجية أخرى أن أصبح «البحر الأحمر» محل صراع القوتين العظميين في تاريخنا المعاصر: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي^(٢).

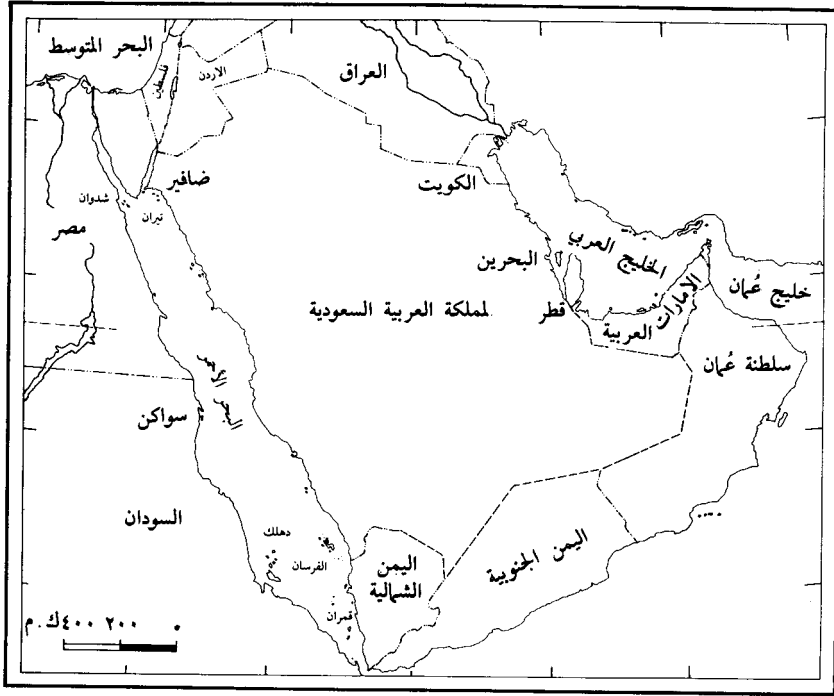
والجدير بالذكر أن «ماكندر» قد اعتبر هذه المنطقة ممراً مهماً للقلب الثانوي في أفريقيا جنوب الصحراء^(٣).

وعليه، فالبحر الأحمر قناة وصل بين المحيطين: الأطلسي والهندي. وهو المشرف على صهامات الأمان للبحر المتوسط والخليج العربي في المداخل والمخارج. وإذا كان الأمر كذلك فإن البحث عن خيارات استراتيجية تزيد من حجم الوفورات المتاحة لعناصر تقويمه الطبيعية والبشرية أمر غاية في

الأهمية . وتتحمل الدول العربية المطة عليه القدر الأكبر من مسؤولية تعزيز الأمن القومي من خلال تحقيق الأمن الاقليمي لهذا الاقليم السياسي - إذا جاز التعبير - الذي أصبح من أهم يؤر الصراع البارد بين القوى العالمية . وتشرف اليمنان : الجنوبية والشمالية ، والمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية وفلسطين على السواحل الشمالية والشرقية للبحر الأحمر . في حين تشكل الصومال وإريتريا وجيبوتي والسودان ومصر حمة سواحله الغربية . وتبلغ مجموعة مساحة اقليم دول البحر الأحمر العربية هذه نحو سبعة ملايين كيلومتر مربعاً ، ٣٩٪ منها في شرقه والباقي في غربه (٦١٪) . وبعبارة أخرى فإن الرقعة الجغرافية لمجموعة هذه الدول تشكل نحو نصف إجمالي مساحة الوطن العربي . في حين تضم نحو ٢٣ ، ٥٤٪ من إجمالي السكان (جدول ١) ، شكل (١) .

وتعاني الوحدات السياسية المشرفة على هذا الممر المائي من تناقض واضح في الأهداف والسياسات مما يعرض الأمن الاقليمي للبحر الأحمر إلى خطر مستمر . وإذا استبعدنا الكيان الصهيوني وأثيوبيا فإن مسؤولية تحقيق الأمن الاقليمي والقومي في هذه المنطقة تقع مباشرة على عاتق الدول العربية المطة عليه الشكل (١) .

ويمتد البحر الأحمر بين خطي العرض ١٠° و ٣٠° شمالاً ، وخطي الطول ٢٥° و ٥٥° شرقاً ، وهو امتداد فلكي جيد يتيح تنوعاً في الخصائص المناخية والحياة . ويبلغ طوله من باب المندب في أقصى الجنوب الشرقي حتى السويس في أقصى الطرف الشمالي الغربي زهاء ٢٢٠٠ كم بمتوسط اتساع يصل إلى نحو ٢٤٠ كم^(٥) . ويبلغ أقصى اتساع له نحو ٣٤٠ كم قرب ميناء مصوع وبعدها يضيق ثانية حتى تقترب سواحلها من بعضها البعض عند باب المندب في نقطة لايزيد اتساعها عن ٢٢ كم^(٦) . وتقسم



الشكل (١) دول البحر الأحمر العربية عام ١٩٨٩

جدول (١)

توزيع مساحة وسكان دول البحر الأحمر العربية عام ١٩٨٧^(١)

الدول	المساحة كم ^٢ ^(٢)	السكان ألف نسمة
الأردن	٩٧٧٤٠	٣٧٧٥
السعودية	٢١٤٩٦٩٠	١٣٨٤١
اليمن الشمالي	١٩٥٠٠٠	٧٢٤٨
اليمن الجنوبي	٢٨٧٠٠٠	٢٤٣٢
مصر	٩٧٧٩٣٨ ^(٣)	٥٠٧٤٢
السودان	٢٥٠٥٨١٢	٢٢٨٢٨
جيبوتي	٢٤٩٣٨ ^(٣)	٣٨٤
الصومال	٦٣٧٦٥٧ ^(٣)	٤٨٧٨
أرتيريا	١١٩٠٠٠ ^(٤)	٣٥٠٠
دول البحر الأحمر	٦٩٩٤٧٧٥	١٠٩٦٢٨
الوطن العربي	١٤٠١٠ ٠٠٠ ^(٣)	٢٠٢١٥١
نسبة دول البحر الأحمر الى الوطن العربي %	٤٩,٩٢	٥٤,٢٣

عمل الباحث بالاعتماد على:

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي/ منظمة الأقطار المصدر للبتترول: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٨/ بدلالة الملحق ٥/٢ ص ٢١١.

(٢) United Nations: Descriptive Map of the United Nations 1986.

(٣) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: برامج الأمن الغذائي العربي/ الجزء الثاني - الموارد الطبيعية/الخرطوم آب/ ١٩٨٠.

(٤) عبد الباري عبدالرزاق النجم: أرتيريا شعبا وكفاحا/ الطبعة الأولى/ وزارة الاعلام/ بغداد ١٩٧١/ ص ٧.

شبه جزيرة سيناء الطرف الشمالي للبحر الأحمر إلى قسمين يمتد خلالها خليج السويس بطول ٣١٤ كم وبتساع نحو ٤٠ كم عند أعرض جهاته في الطرف الجنوبي، وخليج العقبة بطول ١٥٠ كم تقريباً^(٧)

وتقدر مساحة البحر الأحمر بحوالي ٤٨٠, ٤٥٨ كم^٢، ومتوسط عمقه بحوالي ٤٩١ متراً وأقصاه ٢٢٠٠ متر عند دائرة عرض ٢٢° شمالاً. ويهبط هذا العمق إلى زهاء ٨٠ متراً في خليج السويس^(٨).

وتتسم الشخصية الجيولوجية لدول البحر الأحمر العربية بسمات خاصة تتيح لها العديد من نقاط القوة حالياً ومستقبلياً، طالما أن لها تأثيرات مباشرة في نشاط الإنسان على سطح الأرض بما تكتنزه من ثروات تشكل العمود الفقري للنشاط الاقتصادي الدائر في المنطقة، وما نجم عن ذلك من نشاط سياسي إقليمي ودولي.

فالدراسات الجيولوجية^(٩) تشير إلى أن نشأة البحر الأحمر قد تسببت عن تباعد أجزاء كتلة الدرع المسمى العربي - الأفريقي (أو العربي - النوبي) إلى جناحين أو كتلتين. وكان هذا الدرع يتألف من صخور نارية ومتحولة يرجع عمرها إلى ما قبل الكامبري، كما كانت تحيط بهذه الكتلة رسوبيات بحرية من حقبة الحياة القديمة (الباليوزي) واستمرت خلال حقبة الحياة الوسطى (الميزوزوي).

وكانت الحركات الأرضية من انثناءات وطيّات وفوالق مستمرة خلال أواخر حقبة الحياة القديمة وما بعدها. وتبع ذلك تغيرات متواصلة في خطوط الشواطئ القديمة. وكانت منطقة خليج السويس من المناطق التي تعرضت لطغيان مياه البحر مع هبوطها المستمر خلال فترات طويلة متصلة يستدل عليها من وجود رسوبيات بحرية سميكة تكاد تكون مجموعة متكاملة من الحقبة الباليوزي حتى العصر الحديث.

وعليه، فليس من المستغرب أن تكون دول البحر الأحمر العربية متحفاً تعدينياً شديد التنوع. فهي غنية بالمعادن الفلزية والمعادن اللافلزية. وإذا كان الجناح الشرقي للبحر الأحمر قد اتسم بتركز خامات المعادن الفلزية فإن شاطئه الغربي يجمع بين المعادن اللافلزية (النفط والغاز الطبيعي بمنطقة خليج السويس)، والمعادن الفلزية (الحديد بالدرجة الأولى، في أجزائه الوسطى والجنوبية).

وهكذا يتضح أن تنوع الشخصية الجيولوجية قد أتاح فرص التنوع التعديني والنشاط الاقتصادي القائم عليه، مما يهيء فرص مهمة لبلوغ حالة الاكتفاء الذاتي لهذا الإقليم، ويؤهله لبلوغ حالة القوة في الخريطة السياسية المعاصرة.

وللشخصية الطبوغرافية بصماتها أيضاً في الخريطة السياسية لدول البحر الأحمر العربية بما وهبت أو سلبت من عناصر القوة. ويمكن تحديد ذلك من خلال دراسة الملامح الرئيسية لهذه الشخصية. ويمكن إجمالها في محورين رئيسيين هما: سلاسل الجبال والبحر الأحمر.

المحور الأول: سلاسل الجبال

تمتد سلاسل الجبال على جانبي البحر الأحمر الشرقي والغربي، ففي الجانب الشرقي تتمثل في جبال الحجاز وعسير واليمن، ويتراوح عرضها بين ١٢٠ و ٢٤٠ كيلومتراً. وتعلو هذه الجبال غطاءات بركانية سمكية، وهي أعلى المناطق في جزيرة العرب.

وفي الجانب الغربي تمتد سلاسل جبلية من خليج السويس شمالاً حتى هضبة الحبشة جنوباً، وتنحدر بشدة نحو البحر الأحمر ويبطئ نحو الداخل، مما يشكل خط حماية طبيعية لمراكز الاستيطان وراء هذه السلاسل

على النقيض من نظيره الشرقي . ويتراوح متوسط ارتفاع هذه السلسلة بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ م. وتعد قمم جبال كاترينا ٢٥٠٠ م والشايب وجبل حماطة من أعلاها (١٥٠٠ م).

المحور الثاني: البحر الأحمر

يعد البحر الأحمر من البحار قليلة التعاريج وذات خلجان كبيرة ويتفرع أكبر خلجانه في أطرافه الشمالية، في السويس والعقبة. بالإضافة إلى خلجان صغيرة على الشاطئ الغربي كخليج-عصب وخليج تاجورة. أما مضائقه فهي نقاط دفاعية مهمة من خلال شواطئه وجزره في نهايته الجنوبية عند باب المندب، أو في أطرافه الشمالية عند مضائق تيران وصنافير في مدخل خليج العقبة.

ويظفر مضيق باب المندب بأهمية استراتيجية مهمة لانتقل عن أهمية مضيق جبل طارق، فهو المخرج المائي الوحيد للنشاط البحري الأطلسي عبر البحر المتوسط. كما أنه يمثل المدخل الرئيسي للنشاط النفطي الخليجي بخاصة، والنشاط البحري للمحيط الهندي بعامة، لدول البحر المتوسط وغرب أوروبا. وعرض هذا المضيق لايزيد عن مدى أية مدفعية ساحلية متوسطة. وهو مضيق طولي ذو حواف صخرية مرتفعة تعترضه جزيرة ميون (طبقا لتسميتها العربية) أو جزيرة بريم (كما يسميها الأوروبيون). وهي مقسمة إلى ممرين: الشرقي بعمق ٢٦ م ويعرض ٣ كم. وينحصر بين الجزيرة والساحل الشرقي بالقرب من نتوء عند الساحل اليمني يدعى الشيخ سعيد. ويطلق على هذا الممر اسم مضيق اسكندر أو الممر الصغير. وهو غير صالح لمرور السفن الكبيرة لتناثر الجزر البركانية الصغيرة التي تسمى بجزر الأخوة الثمانية. وقد كان له أثر كبير في كثرة الحوادث قديما حتى

اشتهر المضيق باسم بوابة الدموع أو باب المندب. أما الممر الغربي بين الجزيرة وساحل جيبوتي فعرضه نحو ٢٠ كم وعمقه ٣٠٠ م. ويسمى بممر ميون أو الممر الغربي، وهو الطريق السالك ملاحيا في الوقت الحالي.

هذا وتنتشر العديد من الجزر في البحر الأحمر^(١١)، منها جزر تيران وصنافير في مدخل خليج العقبة، وجزيرة شدوان أمام الشاطئ المصري. وهي إحدى قواعد البحرية المصرية حاليا، وجزر ساحل ينبع وجدة وجزيرة مشابه مقابل الساحل الحجازي بين الوجه وينبع، وجزائر فرسان مقابل شواطئ عسير، وجزيرة سواكره على الساحل السوداني، وجزيرة باضع على الساحل الغربي مقابل ساحل اليمن. وكذلك جزائر قمران مقابل الساحل اليمني، وجزائر دهلك مقابل الساحل الاثري. وقد لعبت جزيرة ميون دورا مهما في السيطرة على مدخل البحر الأحمر وقام الانجليز بامتلاكها في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وظلت كذلك حتى نالت اليمن الجنوبية استقلالها فأضحت جزءا منها^(١٢).

وهناك جزيرتان هما سنتيان ودهلك يبعدان نحو ستة أميال بحرية من باب المندب، استأجرتها الولايات المتحدة الأمريكية من أثيوبيا لمدة ربع قرن تدعيها لأمن قواعدها في ميرشيوس ومالديف وجزر ديجوجوارسيا. ويتمتع الاتحاد السوفيتي بتسهيلات ممنوحة له في عدن، وكذلك في الأوجادين؛ الاقليم الذي يتنازعه كل من الصومال وأثيوبيا، إضافة إلى موانئ انجولا وموزمبيق.

أما الكيان الصهيوني فيتمثل وجوده في جزيرتي حنش الكبرى وحنش الصغرى. اللتين لاتبعدان أكثر من ١٢٦ كم عن الساحل اليمني.

والواقع أن جزر البحر الأحمر العربية لم تستغل بعد الاستغلال المناسب، فموقع جزر جوبال إلى الجنوب مباشرة من خليج السويس

(مصر) يتيح لها فرصا للتحكم في الممرات المائية الممتدة جنوب البحر والخليج لاسيما أنها تعد أهم مناطق البحر الأحمر الملاحية، واتخذ العديد منها قواعد كعلامات ومنارات بحرية لإرشاد السفن العابرة، كمنازة الأشرفي ومنازة شاكر وغيرها. كما أن مواقع هذه الجزر أمام المدن الساحلية أضفى عليها طابع المدن الحربية، فالجزر الواقعة أمام الغردقة كجزر جفتون وأبومنقار تعد نقاط ارتكاز Stepping Stores يمكن الانتقال منها الى الساحل بيسر. وتجلت هذه الأهمية في حرب أكتوبر ١٩٧٣. وكذلك جزيرة سفاجة بالنسبة لمدينة سفاجة.

وعموما، فإن طوبغرافية السواحل للبحر الأحمر لاتيح فرصا كبيرة للملاحة البحرية، إلا أن هناك تباينا نسبيا في هذا الاتجاه بالنسبة لدول البحر الأحمر كما ونوعا، فهذه الدول تهيمن على زهاء ٤, ٨٣٪ من مجموع أطوال سواحل هذا البحر، في حين لا تنظر الدول غير العربية إلا بنسبة ضئيلة لا تتجاوز ٦, ١٦٪. وترتبط على ذلك فان سواحل البحر الأحمر العربية تحتضن أربعة أخماس عدد الموانئ الموجودة في البحر الأحمر تقريبا. وهذه الحقائق تدعو لتسمية البحر الأحمر بالبحيرة العربية.

واختصارا يمكن أن نحدد صمامي أمان رئيسين في استراتيجية دول البحر الأحمر هما: قناة السويس ومضيق باب المندب. ويمكن أن نسوق المصنوفة التالية:-

- من يتحكم في قناة السويس يتحكم في مصر.
- من يتحكم في مصر يهدد الأمن الاقليمي للمنطقة ويتحكم فيه.
- من يتحكم في الأمن الاقليمي يهدد الأمن القومي العربي برمته.

أما مضيق باب المندب فهو صمام المدخل الجنوبي لدول البحر المتوسط فالمحيط الأطلسي، وبذلك تشكل تهديدا أمنيا فاعلا للكيان

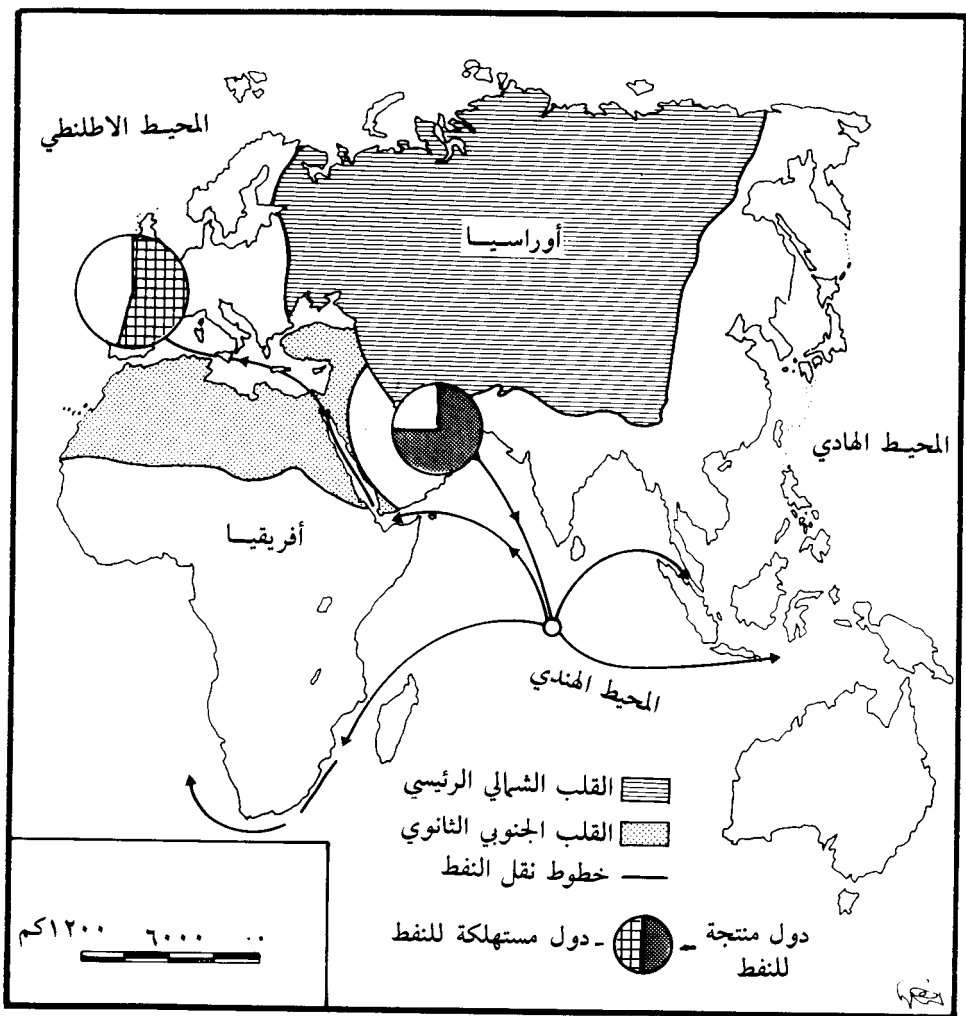
الصهيوني في هذا الاتجاه. ولنا مما حصل في حرب تشرين الأول ١٩٧٣ ما يؤكد ذلك.

إن استراتيجية الاقتراب غير المباشر Indirect Approach من باب المندب على بعد ألفى كيلومتر من أقصى الجنوب أو من أي مكان على السواحل العربية التي تتحكم في البحر من ناحيتي الشرق والغرب يملي على الكيان الصهيوني أن يوجد له حماية في اليابس المتصل تمتد إلى الجزيرة العربية والسودان. وهذا أمر بعيد المثال حالياً^(١٢) وعليه؛ فإن من يتحكم في مضيق باب المندب يمكن أن يقفل البحر الأحمر ويحوله إلى بحيرة داخلية يسلب قناة السويس ريع موقعها كما يحرم دول الخليج العربي برمتها من ريع موضعها. إن الخليج العربي يمثل هبة الموضع في الأمن القومي العربي، في حين يشكل البحر الأحمر هبة الموقع. الشكل (٢).

وهكذا يتضح أن الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الأحمر تكمن في كونه محور الفصل والوصل في آن واحد بالنسبة للأمن القومي العربي الذاتي (الداخلي)، كما أنه يمثل حجر الزاوية في هذا الأمن القومي العربي عالمياً. وبذلك يمكن أن يحقق أهمية متميزة في التكامل العربي. تلك هي ميزة الالتحام الجغرافي بين الدول العربية. التي تزيد من عناصر القوة في الخريطة السياسية.

وقد لا يكون كذلك إذا ما استطاع الكيان الصهيوني الاستمرار في تعميق وتأصيل اختلاف وجهات النظر بين الأشقاء.

ومن جهة أخرى فإن البحر الأحمر يشكل الطريق الموصل بين نقطتي الارتكاز الحيوية (منطقة القلب الرئيسي في شرق أوروبا والقلب الثانوي في شمال إفريقيا جنوب الصحراء) طبقاً لآراء ماكندر في نظريته المعروفة (نظرية قلب الأرض) التي اقترنت بمفهوم القوة البرية العالمية المعاصرة. وعندما نستذكر مصفوفته الخالدة التي جوهرها:



خارطة رقم (٢) موقع دول البحر الأحمر العربية في الفكر الجيوبولتيكي

[من يسيطر على القلب يسيطر على جزيرة العالم (أفروأوراسيا) ومن يتحكم بجزيرة العالم يتحكم في العالم بأسره]. نتعرف على أسباب اشتداد الصراع بين القوى العظمى في هذا الجزء من العالم متخذة من الساحل الممتد باتجاه خليج عدن والمعروف بالقرن الأفريقي قاعدة لهذا الصراع. إن التحكم بهذا الجزء قد يفرض تباعا بسط النفوذ على الشواطئ الجنوبية للجزيرة العربية مروراً بالخليج العربي ومياه قزوين جنوب الاتحاد السوفيتي وبذلك يتفرد بالتحكم في منابع النفط ومكامن احتياطياته الرئيسية في العالم. وقد يلزم مثل هذا البعد في التفكير الاستراتيجي بعد آخر باتجاه الغرب ضمن منطقة الظهير اليابس للقرن الأفريقي باتجاه الغرب عبر جنوب السودان حيث البيئة السياسية الملائمة باتجاه الساحل الجنوبي للبحر المتوسط في أقصى الطرف الليبي مما يغري صناع القرار في الفكر الاستراتيجي العالمي بالسيطرة على مداخل البحر المتوسط محققين بذلك أفكار «ماتشين» وزير خارجية إيطاليا:

ان مفاتيح البحر المتوسط تقع في البحر الأحمر^{(١٣)**}.

حاصل ما تقدم أن الأوضاع الجيوبولتيكية الطبيعية لدول البحر الأحمر العربية تكشف عن العديد من نقاط القوة الموروثة في تحقيق الأمن الإقليمي والقومي العربي، إلا أن غياب النظرة الاستراتيجية الشاملة لأمن هذا الإقليم قد كشف عن ضالة حجم وفورات القوة المتحققة حالياً مما يقتضي التخطيط للفعل اللاحق إقليمياً وعربياً في هذا الخصوص، مغتنمين بذلك إضافة لعناصر القوة المكانية الطبيعية المتاحة عناصر القوة البشرية (والاقتصادية بالذات).

ثانيا : المعايير البشرية (الاقتصادية) الرئيسية لدول البحر الأحمر العربية ومستقبلها

تتسم اقتصاديات دول البحر الأحمر العربية بكونها تجمع بين الاقتصاد المعاشي Subsistence Economy والاقتصاد التبادلي Ex change Economy ، فاقتصاديات السودان والصومال وجيبوتي واليمن تمثل الاقتصاد المعاشي إلى حد ما ، في حين أن اقتصاديات المملكة العربية السعودية ومصر والأردن تمثل الاقتصاد التبادلي . إن الثورة النفطية بخاصة والتطور الصناعي بعامة دفعا باقتصاديات هذه الدول ، فقد غاب عصر غاصة اللؤلؤ والملاحة البحرية والرعاة والتجار البدائيين وأصبح الاقتصاد التبادلي هو الطابع الطاغي حاليا ، خاصة بعدما خيم العصر النفطي على العديد من نشاطات دول هذا الاقليم . ولم يعد النفط هو المحرك الرئيسي للاقتصاد السعودي فحسب بل نجده كذلك في اقتصاديات مصر واليمن الشمالي واليمن الجنوبي والسودان والأردن بشكل مباشر وأحيانا غير مباشر .

وبغية الكشف عن الوزن الجيوبولتيكي لاقتصاديات دول البحر الأحمر العربية فإننا نرى ضرورة الاستهلال بالتصور الاقتصادي العام لمجموعة دول هذا الاقليم أولا ، وتحليل بنيته الاقتصادية ثانيا ، واعتماد مؤشرات القياس الكمي لمحصلة البنية الاقتصادية ثالثا وذلك حتى يتسنى تحديد ملامحها المنتظرة رابعا .

أ - التصور الاقتصادي العام لمجموعة دول البحر الأحمر العربية :

من تحليل جداول (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) نخرج بالاستنتاجات التالية :-

١- تظفر دول البحر الأحمر العربية بوزن جيوبولتيكي متميز في مسألة

جدول (٢)

توزيع بعض المؤشرات الإحصائية الرئيسة عن سكان
دول البحر الأحمر العربية ١٩٨٧ (*)

الدول	عدد السكان ^(١) الف نسمة ١٩٨٧	معدل النمو ^(٢) الاجمالي الطبيعي ١٩٨٥	نسبة سكان ^(٣) الحضر %	هيكل الاعمار ١٩٨٧ % ١٤ سنة	هيكل الاعمار % ٦٥-١٥	هيكل ^(٤) الاعمار % ٦٥
الأردن	٣٧٧٥	٣,٧٠	٦٦	٤٨	٤٩	٣
السعودية	١٣٨٤١	٣,٩٢	٧٤	٤٩	٤٩	٢
اليمن الشمالي	٧٢٤٨	٢,٧٠	٢٢	٤٧	٥٠	٣
اليمن الجنوبي	٢٤٣٢	٢,٨٠	٤١	٤٥	٥٢	٣
مصر	٥٠٧٤٢	٢,٥٠	٤٧	٣٩	٥٧	٤
السودان	٢٢٨٢٨	٢,٩٠	٢١	٤٥	٥٢	٣
جيبوتي	٣٨٤	٦,٢٠	٧٥	٣٩	٥٨	٤
الصومال	٤٨٧٨	٢,٩٠	٣٥	٤٥	٥٢	٣
مجموع دول البحر الأحمر العربية	١٠٦١٢٨	-	-	-	-	-
اجمالي الوطن العربي	٢٠٢١٥١	(٤)٢,٩٢	-	-	-	-
النسبة من اجمالي الوطن العربي %	٥٢,٤٧	-	-	-	-	-

(*) عمل الباحث بالاستناد إلى:

(١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٨ / المصدر

السابق / ص ٢١١.

(٢) نفس المصدر: ص ٢١٢.

(٣) نفس المصدر: ص ٢١٤.

(٤) صندوق النقد العربي: الحسابات القومية للدول العربية ١٤.

السكان حجما ونموا وتركيبا عمريا واجتماعيا، فهي تستأثر بحوالي ٩٧٪ من اجمالي سكان اقليم دول البحر الأحمر مجتمعة، وتتفرد بنحو نصف اجمالي سكان الوطن العربي (٥٢,٤٧٪) بموجب بيان عام ١٩٨٧. وتبلغ معدلات النمو السكاني فيها نحو ضعف معدلات نمو السكان في فلسطين المحتلة. وتشكل فئة المنتجين اقتصاديا (السكان النشطين اقتصاديا) أكثر من نصف اجمالي السكان. وبتوسع حجم هذه الفئة تتعاظم عناصر قوة الاقليم سياسيا طالما أن السكان هم المنتجون وهم المستهلكون وهم المدافعون عن الوحدة السياسية.

٢- كما تظهر البيانات المتاحة في جدول (٢) أيضا أن هناك تمايزا نسبيا بارزا بين الوحدات السياسية لمجموعة دول البحر الأحمر العربية في مسألة السكان، فدول الساحل الغربي تظهر بنحو ثلاثة أرباع إجمالي الوزن السكاني تقريبا (٧٤٪) مقابل ربع اجمالي السكان لصالح الساحل الشرقي منه، مما يقودنا للقول إن مجموعة دول الساحل الغربي تعتبر حجر الزاوية في أي استراتيجية هادفة للأمن القومي في البحر الأحمر على الأقل في مجال القوة البشرية، في حين يصبح الدور بارزا لدول الساحل الشرقي بمجال تكامل القوة بمعناها الواسع طبقا لمفاهيم علم القوة، خاصة إذا ما تذكرنا أن هذه الوحدات تهيمن على أكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي لدول البحر الأحمر العربية بقليل (٥٣٪)، طبقا لبيانات عام ١٩٨٧.

والخلاصة أنه إذا كانت مصر تشكل مركز الثقل السكاني في مجموعة دول البحر الأحمر العربية فإن المملكة العربية السعودية تعد بؤرة الثقل المالي في مجموعة هذه الدول. وهكذا يبدو أن عناصر القوة الرئيسية قد توزعت على شاطئ البحر شرقا وغربا. وبذلك يتضح أن التكامل الاستراتيجي للأمن الاقليمي لهذا الاقليم أفقيا في البعد المكاني وعموديا في الموارد.

جدول (٣)

توزيع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الثابتة
وبأسعار صرف عام ١٩٨٠ خلال السنوات ١٩٨٤/٨١ (*)

الدول	١٩٨١	١٩٨٤
الأردن	٤,٨	١,٧
السعودية	٧:٩	٠,٩
اليمن الشمالية	٨,٦	(٤,٦)
اليمن الجنوبية	٩,٢	(٢,٥)
مصر	٧,٨	٥,٢
السودان	(١,٦)	(٩,٢)
جيبوتي	—	—
الصومال	٦,٧	٣,١
متوسط دول البحر الأحمر العربية	— ١,٢	— (٤,١)
الوطن العربي	(٢,٨)	١,٧

(*) عمل الباحث بالاستناد إلى:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٦ / بدلالة الملحق الاحصائي ٧/٢ ص ٤٤٣.
- الارقام بين الأقواس تعني سالبا.

٣- تكشف معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لمجموعة دول البحر الأحمر العربية عن تراجع بارز خلال السنوات ١٩٨٤/٨١. جدول (٣)، فقد بلغ هذا المعدل نحو ٦,٢٪ عام ١٩٨١، هبط إلى (١,٤٪) سالبا تقريبا عام ١٩٨٤. وهذه الظاهرة تقترن بتدني أسعار النفط الخام في السوق العالمية، إذ انخفض سعر البرميل الواحد من النفط الخام من نحو ٢٩ دولارا عام ١٩٨١ إلى نحو ١٥ دولارا عام ١٩٨٤ مما نجم عنه انخفاض كبير في حجم العائد المالي النفطي، وبالتالي ضآلة حجم الناتج المحلي وتباطؤ معدلات نموه.

وإذا كان الأمر كذلك فلا غرابة أن تتأثر المملكة العربية السعودية بظاهرة انخفاض معدلات الناتج المحلي الاجمالي بدرجة أكبر من نظيراتها دول هذا الاقليم، فقد هبط معدل نمو ناتجها المحلي من زهاء ٧,٩٪ عام ١٩٨١ إلى نحو ٩,٩٪ فقط عام ١٩٨٤، في حين نجد أن الدول غير النفطية من مجموعة دول البحر الأحمر العربية كالأردن والصومال كانت أقل تأثرا بكثير، مما يكشف أبعاد اعتماد اقتصاديات أي وحدة سياسية على سلعة واحدة تنساب غالبيتها في شرايين الصادرات العالمية.

إن التنوع بمصادر الدخل وعدم الاعتماد الكلي على مصدر واحد يجنب اقتصاديات أية دولة من ظاهرة الاقتصاد أحادي السلعة وما ينجم عنها من مشكلات اقتصادية عنيفة عقب أي هزة تتعرض لها سلعتها الرئيسية. ويؤكد ذلك أن معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي ككل قد أظهرت تحسنا ملموسا خلال الفترة ذاتها، فقد حقق الناتج المحلي الاجمالي العربي نموا عام ١٩٨٤ بلغ ١,٧٪ مقابل عجز عام ١٩٨١ بلغ (٨,٢٪). وتفسير ذلك يرتبط بطبيعة الاقتصاديات العربية ككل وتنوعها طالما أن هناك دولا نفطية ودولا غير نفطية وأخرى متنوعة الانتاج.

جدول (٤) توزيع الناتج المحلي الاجمالي حسب الاتفاق بالاستثمار الجارية
عام ١٩٨٧ / مليون دولار امريكي في دول البحر الأحمر العربية

الدول	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	الاستهلاك النهائي	الاستثمار والخدمات	صادرات السلع والخدمات	واردات الخدمات	فجوة الميزان
الأردن	٣٦٦٦,٦	١٣٨٤,٦	٥٠٥١,٢	١١٥٤,٣	٢١٧٥,٨	٣٣٢٧,١	١١٥١,٤,-
السعودية	٣٠٥٥٧,٦	٢٩٥٣٥,٤	٦٠٩٢,٩	١٦٦٩٠,٣	٢٥٨٢٠,٨	٣٢٤٦٠,٣	٦٦٣٩٥,-
اليمن الشمالية	٣٣٦٠,١	٥٤١,٣	٣٩٠١,٥	٧٠٧,٨	١٦٧,٤	٩٠١,٠	٧٣٣,٦-
اليمن الجنوبية	٦٨٠,٤	٤٥٧,٤	١٣٧,٨	٢٩٢,٤	٨٩,٨	٤٩٨,٠	٤٠٨,٢-
مصر	٤٨٩٤٣,٨	٩٠٤٣,٠	٤٠٧٩٨٦,٩	١١٦٤٣,١	٨٩٠٠,٢	١٥٦٠٠,٣	٦٧٠٠,١-
السودان	٥٨٣٣,٣	١٣٣٣,٥	١٦٦,٨	١١٣٧,٩	٧٨٢,٣	١٤٣٩,٥	٧١١,٢-
جيبوتي	٥٣٢,٠	١٦٩,٦	٪١,٦	٢٠٤,٩	٢٨,٠	١١٥,٠	٨٧,٠-
الصومال	١٣٢٤,٠	١٧١,٣	٪٤٩٥,٣	٣٥٩,١	١٠٣,٦	٤١٨,٠	٣١٤,٥,-
دول البحر الأحمر العربية	٩٤٨٩٧,٨	٤٢٦٣٦,١	٨٣٥٣٤	٣٢١٨٩,٨	٣٨٦٧,٩	٥٤٧٥٩,٢	١٦٧٤٥,٠٥
الوطن العربي	١٩٢٦٨٠,٨	٨٤٣٥٥,٠	١٥٧٥٤,٤	٩٣١٣٠,١	١٠٥٨٧٤,٥	١٢٩٢٢٠,٨	٣٣٣٤٦,٣-
نسبة دول البحر الأحمر العربية من الوطن العربي	٤٩,٢٥	٥٠,٥٣	٢٦,٤٤	٣٤,٤٠	٣٥,٩٥	٤٢,٤٨	٧١,٧٢

عمل الباحث بالاعتداد على :

(*) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٨ المصدر السابق / ص ٢٠٧ .

٤- تظهر بيانات توزيع الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٧ حسب الانفاق جدول (٤) أن مجموعة دول البحر الأحمر العربية لا تحظى إلا بنصف أو أقل في مجالات الاستهلاك الخاص والعام عربياً، ونحو الثلث في مجال الاستثمار. وأكثر من ذلك بقليل في نشاطات صادرات وواردات السلع والخدمات (٣٦٪ و ٤٣٪ على التوالي)، في حين انتهينا فيما سبق إلى أن هذا الاقليم يعول نحو نصف إجمالي سكان الوطن العربي.

وبناء على ذلك فقد تفاقمت فجوة الموارد، إذ بلغ نصيب دول البحر الأحمر العربية هذه نحو ثلاثة أرباع إجمالي العجز في هذا المجال (٧٢٪ تقريباً).

وليس من المصادفة أن يتماثل مركزا الثقل المالي (السعودية) والسكاني (مصر) في مجال أعباء سد فجوة الموارد هذه. فإذا كان استنزاف الاستهلاك الخاص على وجه التحديد هو المسؤول عن أبعاد الصورة في الأولى (السعودية) فإن ضالة الاستثمار وصادرات السلع والخدمات هي المحددة لأبعاد الصورة في الثانية (مصر). وهذه الحقائق تدعو قطبي مركز الثقل في الامن الاقليمي للبحر الأحمر بخاصة إلى إعادة النظر في العديد من سياسات الاستهلاك والاستثمار فيهما.

٥- ولعل في توزيع الناتج المحلي الاجمالي قطاعيا ما يؤكد أبعاد الوزن الاقتصادي المتواضع عربياً لدول البحر الأحمر. ففي الوقت الذي وجدنا هذا الاقليم يحتضن نصف اجمالي سكان الوطن العربي نجده لا يظفر إلا بثلث الناتج المحلي الاجمالي لقطاعات: الصناعات الاستخراجية والكهرباء والماء والغاز، والصناعات التحويلية، وبنحو خمس قطاعات التشييد والتجارة والزراعة. وتتهبط مساهماته تماماً في قطاع التمويل والتأمين، إذ لا يحظى سوى بربع اجماليها قومياً عام ١٩٨٧. جدول (٥) الشكل (٣).

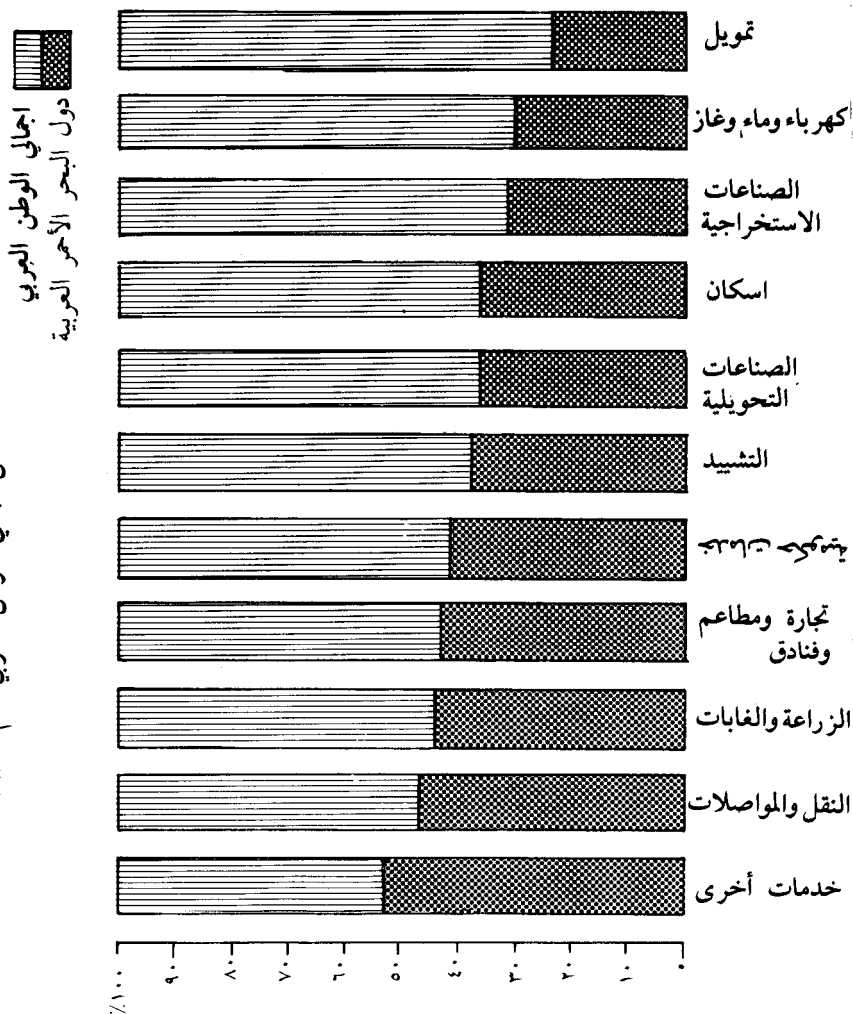
جدول (٥)

توزيع الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية عام ١٩٨٧ في دول البحر الأحمر العربية*

الدول	الزراعة و الغابات	الصناعة و التعدين	التجارة و الخدمات	النقل و الاتصالات	البناء و الخدمات	الخدمات الحكومية	الخدمات أخرى
الأردن	٣٠٧,٥	٢٨٧,٤	٥٢٢,٢	١٦٧,٩	٤٣٦,٩	٧٥٢,٢	٢٨١,٣
السعودية	٤٣٥٥,٤	٨٩٧٢,٢	٢٨٨٥,٦	٢٥٣,٧	٥١٩٦,٥	٦٦١٦,٢	١٨٤٥,٩
اليمن الشمالية	١٢٧٦,٢	١٢٥,٦	٥٤٣,٥	٣٧,٦	١٢٢,٧	٥٧٨,٩	٢١,٦
اليمن الجنوبية	١٤٧,٧	١٠٤,٢	٩٨,٤	—	٩٥,٥	١١٢,٩	٣٤,٧
مصر	١٢٣٤٣,١	٢٨٤١,٥	٩٩٠٤,٥	٧٤٠,٥	٤٥٣٠,١	١٣٧٣٦,٥	—
السودان	٧٨٧,٣	١١٢,٥	١٧٢,١	٤٢,٧	٢١٨,٣	٣٠,١	—
جيبوتي	٣٥,٢	٦٢,٣	٦٧,٢	٢٦,٢	٨٠,٢	١٢٨,٧	٣٩,٣
الصومال	٨٢٦,٥	٦٤,٣	٨٠,١	٥,٤	٨٦,٣	١٥٥,٨	٧٣,١
مجموع دول البحر الأحمر العربية	٢٠٠٧٤٤	٢٢٦٦٩,٥	١٤٣٧٣,٦	١٧٢٣,٥	١٠٧٩٦,٤	٢٢٣٨,٩	٢٢٩,٩
الوطن العربي	٤٤٧٧٨,٥	١٧١٤٣٩,١	٣٣٥٦٤,١	٣٨٥٥,٢	٤٠٠٠,٦	٥٠٩١٧	٩٣٢٨,٩
نسبة دول البحر الأحمر إلى الوطن العربي %	٤٤,٨٧	٣٢,٣٩	٣٨,٢٣	٣١,٨٢	٤٥,٨٣	٤٤,٥	٢٤,٦٥

(*) عمل الباحث بالاستناد إلى: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٨ ص ٢٠٩.

شكل (٣) الوزن النسبي للنتائج المحلي الاجمالي لدول البحر الأحمر العربية
من اجمالي الوطن العربي عام ١٩٨٧



وهذه الحقائق تؤكد ضرورة التخطيط العربي المشترك بما يعظم حجم الوفورات الاقتصادية: الوطنية والاقليمية والقومية.

٦- وقد يكون في الإشارة إلى أعباء المديونية الخارجية لدول البحر الأحمر العربية ما يؤكد أبعاد الصورة الاقتصادية العامة لوحداث هذا الاقليم كما يتضح من جدول (٦)، فقد بلغ حجم المديونية لهذا الاقليم عام ١٩٨٦ نحو ٣٦ مليار دولار أي زهاء ٤٤٪ من اجمالي المديونية الخارجية للدول العربية.

وإذا حسبنا نسبة الدين العام للنتاج المحلي الاجمالي يتضح لنا جسامه أبعاد هذه المسألة في الأمن الاقتصادي لدول هذا الاقليم، فقد بلغت نسبة الدين العام إلى الننتاج المحلي في مصر زهاء ٥٠,٥٪ مقابل ١٧٢,٤٪ في اليمن الجنوبي.

ولعل مما يزيد في حدة أبعاد هذه المسألة أن دول البحر الأحمر العربية باستثناء السعودية تزرع تحت وطأة المديونية وأعبائها المختلفة. وستظل الصورة كذلك حتى مطلع القرن القادم، إذ تراوحت فترة سداد الدين العام بين ١٤ سنة و ٢٩ سنة، كما عليه الحال في الأردن والصومال على الترتيب.

وقد يتساءل البعض لماذا ستظل الصورة كذلك؟

إن الاجابة تكمن في التأمل في البيانات المتاحة الخاصة بحسابات نسبة خدمة الدين العام إلى الصادرات من سلع وخدمات، كما تظهرها بيانات ١٩٨٦، إذ تراوحت النسب بين ١٣,٦٪ و ٢٨,٨٪ كما عليه الحال في السودان والصومال على التوالي. وبعبارة أخرى فإن ما يتراوح بين سبع وثلاث اجمالي قيمة الصادرات لدول البحر الأحمر العربية تستنفد في خدمة الدين العام الخارجي وليس الدين ذاته. وبإعادة التأمل بالبيانات آنفة

جدول (٦)

توزيع الدين العام لدول البحر الأحمر العربية عام ١٩٨٦ بملايين
الدولارات الأمريكية*

الدول	الدين العام الخارجي ^(١)	خدمة الدين ^(٢) الدين العام	متوسط ^(٣) فترة سداد الدين العام بالسنوات	نسبة الدين ^(٤) العام إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة خدمة ^(٥) الدين العام إلى الصادرات من السلع والخدمات %	نسبة الدين ^(٦) إلى الناتج المحلي الاجمالي
الأردن	٣٧٨,٦	٥٤,٣	١٤,٤	٧٨,٩	١٤,٨	١٠,٧
اليمن الشمالية	٢٠٥١,٦	٩٩,١	٢٨,٧	٧٥,٥	٢٦,٦	١٢,٦
اليمن الجنوبية	١٩٢٧,١	٩٩,٢	٢١,٩	١٧٢,٤	٢٢,٠	٩,٧
مصر	٢٢٧٨٨,٢	١٧٣٦,٣	١٧,٥	٥٠,٥	٣١,٩	٢,٩
السودان	٧٠٥٧,٠	٥٥,٤	٢٠,١	٧٧,٥	١٣,٦	٠,٥
الصومال	١٤١٤٠,٨	٧٢,٠	٢٩,٠	١١٠١,٦	٢٨,٨	٤,٧
مجموع دول البحر الأحمر العربية	٣٥٦١١,٣					
الوطن العربي	٧٩٩٠٤,٥	١٠٧٦٠,٨				
نسبة دول البحر الأحمر العربية إلى الوطن العربي	٤٤,٥٥	٢٤,١٨				

(*) عمل الباحث بالاعتماد على البيانات:

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٨ ص ٣٢٣.

(٢) نفس المصدر ص ٣٢٢.

(٣) صندوق النقد العربي: الدول العربية: بيانات واحصاءات اقتصادية ١٩٨٤/٧٥ / العدد

٣ / تشرين الثاني ١٩٨٦ / ص ٦٢.

(٤) نفس المصدر: ص ٦٣.

(٥) نفس المصدر: ص ٦٣.

(٦) التقرير الاقتصادي الموحد لعام ١٩٨٨: المصدر السابق ص ١٣٩.

الذكر. تتحدد أبعاد الصورة الاقتصادية العامة لمجموعة هذه الدول. وهي بالتأكيد ليست لصالحها رغم مرارة هذه الحقيقة.

كما أن هذه الصورة تحمل بين طياتها العديد من عناصر التمايز الرئيسية متمثلة في بروز ظاهرة الانحدار الجيوبولتيكي الشديد في مجال نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي لدول هذا الاقليم. فما يصيب الفرد السعودي مثلا يبلغ قرابة أربعة عشر ضعفا لما يصيب الفرد الصومالي (٥٠٦٧ دولارا للأول و ٣١٥ دولارا للثاني عام ١٩٨٧). هذا فضلا عن ضآلة نصيب الفرد الواحد في مجموعة هذه الدول بالمقارنة مع متوسط نصيب الفرد الواحد على مستوى الوطن العربي، إذ بلغ نحو ١٤٤١ دولارا للفرد في دول البحر الأحمر العربية مقابل ١٩٠٧ دولارا للفرد العربي الواحد طبقا لبيانات عام ١٩٨٧.

وهذه الحقائق لاتدفع باتجاه الوحدة بقدر ما تدفع بعيدا عنها، إلا إذا نظر إليها - وهو المطلوب منطقيا - من زاوية ترجيح وفورات الأمن القومي. وعندها يصبح التخطيط المشترك ضرورة وجود في منطقة لا أقول عنها سوى أنها مفتاح البقاء للأمن القومي العربي برمته.

ب - تحليل البنية الاقتصادية لدول البحر الأحمر العربية:

توضح البيانات المتاحة بجداول (٧ و ٨ و ٩) تركيب اقتصاديات دول البحر الأحمر العربية إلى مجمل الاقتصاد القومي. ومن دراستها نستنتج:

١- على الرغم من التنوع الواضح في اقتصاديات دول البحر الأحمر العربية فيما بينها إلا أنها جميعا تقع في إطار ما يمكن تسميته بأنه اقتصاد أحادي السلعة، إذ تغطي سلعة واحدة رئيسية على مجمل النشاط التجاري

الخارجي للوحدة السياسية. فالنفط الخام يشكل العمود الفقري في البناء الاقتصادي للمملكة العربية السعودية (٩٢,٧٤٪ من قيمة الصادرات الكلية للدولة)، وكذلك في مصر (٤٨,١٢٪).

وتشكل صادرات نسبة الحيوانات الحية محور النشاط التجاري الصومالي (٨٩,٤٧٪) وتلعب خامات الاسمدة الدور الأساس في قيمة الصادرات الأردنية (٣٢,٣٤٪)، وكذلك البذور الزيتية بالنسبة للصادرات السودانية (٢٩,٦٠٪).

ومرة أخرى فإن إجمالي قيمة الصادرات والواردات لدول البحر الأحمر العربية لا تتجاوز ثلث (٣٢٪) وخمس (٤٢٪) قيمة الصادرات والواردات العربية على التوالي بموجب بيانات ١٩٨٦، مما يعكس نوعية التركيب الاقتصادي لدول هذا الاقليم التي تتسم بضآلة حجم الانتاج أولا، وتمثله ثانيا، وضآلة حجم العائد المالي لموارد الثروة ثالثا.

وبمجرد استذكار بسيط للبنية الجيولوجية والبيئة الجغرافية الطبيعية الطبيعية لدول البحر الأحمر العربية نلمس غياب البصمات البارزة عن التركيب النوعي للتجارة الخارجية لدول هذا الاقليم، وبالتالي عن أمنه الاقليمي والقومي.

وقد ترتب على ذلك أن برزت مشكلة أمنية خطيرة تتمثل في النقص البارز في إمدادات الغذاء لسكان دول هذا الاقليم أيضا، فوارداته الزراعية شكلت عام ١٩٨٦ نحو خمسي إجمالي الواردات العربية الزراعية وهي آخذة في النمو، كما تؤكد ذلك بيانات عامي ٨٠ و ١٩٨٦ على التوالي، جدول (٧).

ودول هذا الاقليم مسؤولة عن ثلاثة أرباع إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية. وقد يكون لمصر الفضل الأكبر في هذا النشاط على وجه

جدول (٧)

توزيع الصادرات والواردات الزراعية لدول البحر الأحمر
العربية عامي ٨٠ و ١٩٨٦ / مليون دولار أمريكي (*)

الواردات		الصادرات		الدول
١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٨٦	١٩٨٠	
٦٨٦	٥٩٥	١٨٤	٢٠٤	الأردن
١٦٥٨	١٦٠٦	٨٤	١١٤	السعودية
٤٣٤	٥٢٧	٥٢٧	١٩	اليمن الشمالية
٢٠	٢٥٥	٢٦٦	٣٦	اليمن الجنوبية
٤٢٣٣	٢٧٧٤	٦٤٦	٦٧٨	مصر
٢٧٨	٢٧٨	٤١٠	٥٦١	السودان
١٩٠	٦١	-	-	جيبوتي
١٤٦	١٥٣	١٥٣	١٢٥	الصومال
٧٦٤٥	٦٢٤٩	٢٢٧٠	١٧٣٧	مجموع دول، البحر الأحمر العربية
١٩٣٩٢	١٨٥٤٧	٣١٩٨	٣٨٥٥	الوطن العربي .
٣٩,٤٢	٣٣,٦٩	٧٣,٠١	٤٥,٠٥	نسبة دول البحر الأحمر العربية إلى الوطن العربي %

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٨ ص ٢٢٤.

التحديد على الرغم من تنامي قيمة وارداتها الزراعية كما يظهر في جدول (٧)

٢- وتضيف نسبة قيمة السلع المصنعة إلى إجمالي صادرات دول البحر الأحمر العربية بعدا سلبيا آخر في خريطة الأمن الاقتصادي لهذا الاقليم، إذ تتراوح هذه النسبة بين ٩,٠٪ فقط كما في السودان وبين ٣٨,٠٪ كما عليه الحال في الأردن. جدول (٨).

٣- يتسم الوزن النسبي للقيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية في دول هذا الاقليم بضآلته نسبيا، فقد بلغ هذا الوزن عام ١٩٨٧ جدول (٩) نحو ٤٣,٣٠٪ بالنسبة للصناعات الاستخراجية، وحوالي ٣٦,٣٨٪ من إجمالي الصناعات التحويلية على مستوى الوطن العربي، مما يشير إلى أن الوضع الصناعي في مجمل الوطن العربي استخارجا وتحويلا في وضع أفضل من نظيره في مجموعة دول هذا الاقليم.

وهنا - مرة أخرى - تتأكد أبعاد الثقل الاقتصادي لنقطتي الارتكاز في الأمن الاقليمي للبحر الأحمر، فالسعودية تمثل مركز الصناعات الاستخراجية يقابلها على الشاطئ العربي مصر مركز الثقل في الصناعات التحويلية.

٤- تشهد البنية الاقتصادية لدول البحر الأحمر العربية اختلالا تاما في تركيبها القطاعي وتجارتها الدولية. وهو ما يؤكد ضرورة الدعوة لقيام تجمع اقليمي في هذا الجزء من وطننا العربي تعزيزا للوحدة الاقتصادية والسياسية.

جدول (٨)

توزيع الوزن النسبي للسلع المصنعة بالنسبة لصادرات كل

دولة من دول البحر الأحمر العربية

٨٣/٨٤ بالنسبة المئوية^(١)

الدول	١٩٨٣	١٩٨٤
الأردن	٤٠,٩	٣٨,٠
السعودية	١,٥	٣,٠
اليمن الشمالية	٥٠,٠	٥٠,٠
اليمن الجنوبية	-	-
مصر	٧,٠	٧,١
السودان	٠,٨	٠,٩
الصومال	١,٠	١,٠

(١) بدلالة البيانات في التقرير الاقتصادي السنوي الموحد لعام ١٩٨٦ ص ٣١٨.

جدول (٩)

توزيع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية
في دول البحر الأحمر العربية عام ١٩٨٧
مليون دولار أمريكي وبالأسعار الجارية

الدول	الصناعات الاستخراجية ^(٢)	الصناعات التحويلية ^(٢)
الأردن	١٧٢,٨	٥٢٢,٢
السعودية	٢٠٢٣٧,٧	٢٩٨٥,٦
اليمن الشمالية	٧٤,٠	٥٤٣,٥
اليمن الجنوبية	٢,٠	٩٨,٢
مصر	٢٤١٤,٣	٩٩٠٤,٥
السودان	٢,١	١٧٢,١
جيبوتي	-	١٧,٤
الصومال	٤,٤	٨٠,١
مجموع دول البحر الأحمر العربية	٢٢٩٠٧,٣	١٤٣٧٧٣,٦
الوطن العربي	٧٥٢٧٢,١	٣٩٥٠٠,٢
نسبة دول البحر الأحمر من إجمالي الوطن العربي %	٣٠,٤٣	٣٦,٣٨

(*) عمل الباحث بالاعتماد على:

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٨ ص ٢٤٤ .

(٢) نفس المصدر: ص ٢٣٥ .

ج مؤشرات القياس الكمي للقوة الاقتصادية لدول البحر الأحمر العربية :

سنحاول فيما يلي اعتماد بعض المؤشرات المختارة للقياس الكمي للقوة الاقتصادية لهذا الاقليم لكي يتسنى لنا تشخيص بعض المشكلات ووضع الحلول اللازمة لها :

١- مؤشر الانكشاف الاقتصادي :

يفصح هذا المؤشر عن الوزن النسبي للصادرات والواردات من الناتج المحلي الاجمالي، فكلما ارتفعت درجته دل على تأثر الاقتصاد تأثراً بارزاً برياح التجارة (Winds of trade) على حد تعبير (Arthur lewis) على أننا لا ننكر فوائد المشاركة في التجارة، بل نهدف إلى التنبيه إلى عدم الاعتماد شبه الكلي للنشاط الاقتصادي على التصدير والاستيراد كما هو الحال في دول هذا الاقليم .

كما يجب التذكير بأن هناك دولاً عديدة في العالم متقدمة كاليابان والمملكة المتحدة تتسم بارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي . وهذا المؤشر قد لا يكون مؤشراً للتبعية بقدر ما يدل على أن اقتصاد دولة ما مهياً للتدهور نتيجة لتقلبات التجارة الخارجية .

وقد كشف حساب هذا المؤشر جدول (١٠) عن أن دول البحر الأحمر العربية لا تظهر درجة عالية من الانكشاف نحو الخارج كتلك التي يظهرها الوطن العربي رغم تنامي معدلاته وبسرعة خلال الفترة ١٩٨٧/٨٠ .

ويضاف إلى ذلك أمر آخر هو وجود تباین نسبي بارز بين دول هذا الاقليم في مجال الانكشاف الاقتصادي . كما يبدو أن هناك علاقة عكسية بين درجة الانكشاف وحجم الدولة، فكلما صغر حجم الدولة (سكاناً أو

مساحة) زادت درجة الانكشاف والعكس صحيح. وتعد الأردن مثالا للحالة الأولى، بينما تعد مصر شاهدا على الحالة الثانية.

٢- مؤشر التركيز السلعي للصادرات:

يكشف هذا المؤشر عن مدى التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع. وقد اعتمدنا على قيمة السلعة الرئيسية المصدرة باعتبارها أهم سلعة لكل دولة طبقا لشخصيتها الجغرافية (جدول ١١).

وطبقا للقياسات الدولية لهذا المؤشر فإن بلوغه درجة تتراوح بين ٦٠٪ و ٧٠٪ يمكن أن يشكل انذارا بالخطر في ظروف الأزمات لأن اقتصاد الدولة لن يصمد أمام الاجراءات المضادة خاصة إذا ما كانت سلعته الأولى خاضعة للتقلبات السريعة في السوق الدولية كالمواد الخام: النفط وغيره، مما يخلق حالة من الارباك لبرامج الدولة التنموية وقدرتها على الاستيراد وبشكل خاص السلع الرأسمالية. وعليه، فإن قطاع التصدير يصبح واحة متطورة وسط بيئة متخلفة ترتبط هيكليا باقتصاديات الدولة المتقدمة. مما يتسبب في إيجاد ظروف تنجم عنها إعاقه قطاع التصدير عن تأدية دوره في خلق أثر المضاعفة في الاقتصاد المحلي أو تعظيم حجم الوفورات الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الترابطات الأمامية والخلفية^(١٤).

وتكشف حسابات هذا المؤشر في اقتصاد دول البحر الأحمر العربية عن تفاوت واضح فقد بلغ في الاقتصاد السعودي أقصاه نحو ٩٢,٧٤٪ وفي السودان أدناه ٢٩,٦٠٪ وهذا يرجع إلى طبيعة البيئة الجيولوجية والشخصية الجغرافية لكل منهما.

ولعل هذه الحقائق تؤكد العجز الواضح في اقتصاديات البحر الأحمر عن إيجاد نمو ذاتي وثابت في ظل المعطيات الحالية.

جدول (١٠) توزيع درجة الانشكاف الاقتصادي لدول البحر الأحمر العربية عامي ٨٠ و ١٩٨٧

الدول	الناتج المحلي الاجمالي		قيمة الصادرات والواردات /مليار دولار				درجة الانشكاف الاقتصادي %	
	(١) ١٩٨٧	(٢) ١٩٨٧	١٩٨٦		١٩٨٥		١٩٨٠	١٩٨٧
			صادرات	واردات	صادرات	واردات		
الأردن	٥٠٥٤,٢	٣٢٨٨,٠٢	٠,٥	٢,٤	٠,٨	٣,٧	٨٨,١٩	٨٩,٠٣
السعودية	٧٠١٤٠,٠	١١٥٩٧٢,٨٩	١٠٢,٠	٣٠,٢	٢٠,١	١٩,١	١١٣,٩٩	٥٢,٨٨
اليمن الشمالية	٣٨٧٥,٧	٢٧٧٩,٤٠	٠,٠	١,٩	٠,١	١,٤	٦٨,٣٦	٣٨,٧٠
اليمن الجنوبية	١٠٢٢,٠	٦٦٧,٨٣	٠,٥	١,٧	٠,١	٠,٦	٣٢٩,٤٣	٦٤,٤٩
مصر	٦٢٩٢٩,٨	٢٥٧٧٣,١٤	٣,٠	٤,٩	٤٨	١٢,١	٣٠,٦٥	٢٥,٢٦
السودان	٧٥٩٣,٥	٩١٠٤,٤٠	٠,٥	١,٦	٠,١	١,٣	٢٥,٩١	٢٥,٠٢
جيبوتي	٨١٩,٥	٢٠ غ	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	—	١٢,٢١
الصومال	١٤٥٠,٠	١٥٦٧,٣٩	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	١٢,٧٦	٦,٤٩
مجموع دول البحر الأحمر العربية	١٥٢٩٦٨,٧	١٥٨١٥٣,٢٠	١٠٦,٧	٤٢,٨	٢٠,٧	٣٨,٢	٢١,٩٩	٤١,٧٧
الوطن العربي	٣٨٥٥٣٤,٥	٤٠٧٣٨٨,٠	٢٣٥,٨	١١٢,١	٨,١	٩٠,٧	٨٥,٣٩	١١١,٦٥
نسبة دول البحر الأحمر العربية إلى الوطن العربي	٣٩,٧٤	٣٨,٨٢	٤٥,١٠	٣٨,٣٩	٣٠,٠٨	٤٢,١١	—	—

*عمل الباحث وحساباته:

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٨ ص ٢٠٩.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٨ ص ٣٠٧.

مؤشر الانشكاف الاقتصادي = $\frac{\text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة الواردات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$

جدول (١١)

توزيع درجة التركيز السلعي لصادرات
دول البحر الأحمر العربية عام ١٩٨٤ (*)

الدول	%
الأردن	٣٢,٣٤
السعودية	٩٢,٧٤
اليمن الشمالية	٣٢,٨٢
اليمن الجنوبية	-
مصر	٤٨,١٢
السودان	٢٩,٦٠
الصومال	٨٩,٤٧
إسرائيل	٢٢,٨٣

(*) من عمل الباحث وحساباته:

$$\text{درجة التركيز السلعي للصادرات} = \frac{\text{قيمة صادرات السلعة الرئيسية}}{\text{قيمة الصادرات}} \times 100$$

● الأرقام المطلقة عن المصدر التالي

United Nations: Handbook of International Trade and Development Statistics 1957,
New York 1955, pp. 195-215

٣- مؤشر التنوع والتركز للصادرات:

يفصح هذا المؤشر عن الأخطار الأشد تركزا نسبيا في هياكل الصادرات بالنسبة لمؤشر التركيز، وعن الدول أو الأقطار التي هي أكثر تنوعا نسبيا في صادراتها بالنسبة لمؤشر التنوع. ويتراوح كلا المؤشرين بين صفر وواحد صحيح. ويمثل الرقم الثاني التركيز الأشد تطرفا. جدول (١٢).

إن مؤشر التنوع بدول البحر الأحمر العربية يتراوح بين ٠,٧٤١ - ٠,٩٤١ (مصر للحالة الأولى والصومال للحالة الثانية)، في حين نجده في الكيان الصهيوني بحدود ٠,٦٤٤ عام ١٩٨٤، وفي الولايات المتحدة الأمريكية زهاء ٠,٣٧٧.

أما مؤشر التركيز فيتراوح بين ٠,٣٣٥ - ٠,٨٨٧ (الأردن والسعودية على التوالي)، في حين نجده في الكيان الصهيوني ٠,٢٠٨ وفي الولايات المتحدة ٠,١٠٠ وهكذا يتضح أن اقتصاديات دول البحر الأحمر مهيأة للتدهور أمام الأوضاع الاقتصادية والسياسية الدولية المتلاحقة.

جدول (١٢)

توزيع مؤشر التنوع والتركز للسلع المصدرة في دول البحر الأحمر
العربية عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٤ (*)

الدول	١٩٧٠			١٩٨٤		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز
الأردن	٢٣	٠,٨٥١	٠,٣٧٤	٧٦	٠,٨٣٤	٠,٣٣٥
السعودية	٢٢	٠,٩١٦	٠,٨٣٧	٣٣٨	٠,٨٠٦	٠,٨٨٧
اليمن الشمالية	٧	٠,٩٦٣	٠,٩٦٣	٣٢	٠,٨٠٧	٠,٦٦٣
مصر	٨٧	٠,٧٨٤	٠,٤٤٢	٧٧	٠,٧٤١	٠,٤٧٠
السودان	١٩	٠,٩٤٩	٠,٦٣٩	٤٣	٠,٨٨٨	٠,٣٤٥
الصومال	١٦	٠,٩٠٧	٠,٥٧٤	١٨	٠,٩٤٩	٠,٧٦٠
الكيان الصهيوني	١١٦	٠,٦٧٩	٠,٣٠٧	١٤١	٠,٦٤٤	٠,٢٠٨

* عمل الباحث:

عدد السلع المصدرة هو عدد المنتجات المصدرة ذات المستوى ذي ثلاث علامات عشرية في تصنيف SITC غير أن الرقم لايشمل المنتجات التي تقل قيمتها عن ١٠٠ ألف دولار وتقل عن ٣٪ من مجموع صادرات الدولة.

مؤشر التنوع: الانحراف المغلق لأنصبة سلع الدولة عن الهيكل العالمي على النحو التالي:

$$S_j = \frac{i \sum (h_{ij} - h_i)}{2}$$

حيث إن:

h_{ij} = نصيب السلعة i في مجموع صادرات الدولة.

h_i = نصيب السلعة i من مجموع صادرات العالم.

مؤشر التركيز: مؤشر هيرشمان وقد سوي لجعل القيم تتراوح بين صفر وواحد (التركز الأقصى)

حسب للصيغة التالية:

$$H_J = \frac{\sqrt{i \sum \left(\frac{x_i}{x} \right)^2} - \sqrt{1/182}}{1 - \sqrt{1/182}}$$

حيث أن: i = دليل الدولة x_i = قيمة الصادرات $\sum_{i=1}^{182} x_i =$

182 = عدد المنتجات من مستوى ثلاث علامات عشرية في التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC

United Nations : Handbook of International Trade and Development Statistics 1987,

New York 1988, pp. 239-240

٤- مؤشر التركيز الجغرافي للمصادر والواردات :

يظهر هذا المؤشر مدى اعتماد الوحدة السياسية على عدد محدود من شركائها في التجارة الدولية. وينطلق هذا المؤشر من ضرورة توزيع مصادر الحقيية التوظيفية للاستثمار العام للتقليل من المخاطر المحتملة ضد الأزمات، فالتنوع أحد مؤشرات قوة الدول لا في التركيب السلعي فحسب بل في التوزيع المكاني لأسواق التصدير والاستيراد على حد سواء.

وقد كشف حساب هذا المؤشر جدول (١٣) عن أن الدول الصناعية هي القاسم المشترك الأعظم لأهم شريكين في صادرات وواردات دول البحر الأحمر. ولعل في ارتفاع مؤشر التركيز الجغرافي للواردات ما يفصح عن حالة الضعف للدولة، فبقدر ارتفاع هذا المؤشر يكون اقتصادها مكشوفاً وهدفاً لاجراءات عدائية من قبل شركائها التجاريين عند الأزمات، خاصة إذا كانت السلع المستوردة من النوع الاستراتيجي كالمواد الغذائية وبعض المصنعات ذات العلاقة بالأمن الوطني والقومي.

ولعل أهم شريكين لدول البحر الأحمر هما الدول الصناعية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية. وتزداد الصورة حدة إذا تذكرنا أن شركاء دول البحر الأحمر هؤلاء هم في ذات الوقت حلفاء استراتيجيون للكيان الصهيوني.

جدول (١٣)

توزيع درجة التركيز الجغرافي للمصادرات والواردات
لدول البحر الأحمر العربية ١٩٨٤ (*)

الدول	المؤشر		المؤشر	
	الدولتان الرئيستان	المؤشر	الدولتان الرئيستان	المؤشر
الأردن	الدول العربية	٥١,٨٨	الدول الصناعية / المجموعة الاقتصادية الأوروبية	٧٤,٦٧
السعودية	الدول الصناعية / اليابان	٨٩,٧٧	الدول الصناعية / المجموعة الاقتصادية الأوروبية	١٣٢,٨٢
اليمن الشبالية	الدول العربية	٧٩,١٠	الدول الصناعية / المجموعة الاقتصادية الأوروبية	٨٧,٩٩
اليمن الجنوبية	الدول الصناعية / المجموعة الاقتصادية الأوروبية	٨٧,٠٣	الدول الصناعية / المجموعة الاقتصادية الأوروبية	٧٥,٠٥
مصر	الدول الصناعية / المجموعة الاقتصادية الأوروبية	١٣٣,٣١	الدول الصناعية / المجموعة الاقتصادية الأوروبية	١٠٩,٤٥
السودان	الدول العربية / المجموعة الاقتصادية الأوروبية	٦٤,٩٢	الدول الصناعية / المجموعة الاقتصادية الأوروبية	٩٠,٩٦
جيبوتي	الدول العربية / المجموعة الاقتصادية الأوروبية	٨١,٥٧	الدول الصناعية / المجموعة الاقتصادية الأوروبية	٩٦,٨٧
الصومال	الدول العربية / المجموعة الاقتصادية الأوروبية	٨٨,٦١	الدول الصناعية / المجموعة الاقتصادية الأوروبية	١٠٨,٤٧
الوطن العربي	الدول الصناعية / المجموعة الاقتصادية الأوروبية	٨٣,٢٣	الدول الزراعية / المجموعة الاقتصادية الأوروبية	١٣٧,٤١

(*) عمل الباحث

$$\text{مؤشر التركيز الجغرافي للمصادرات} = \frac{\text{قيمة المصادرات الى أهم شريكين}}{\text{مجموع قيمة المصادرات}} \times 100$$

$$\text{مؤشر التركيز الجغرافي للواردات} = \frac{\text{قيمة الواردات من أهم شريكين}}{\text{مجموع قيمة الواردات}} \times 100$$

بدلالة البيانات المطلقة في:

المصادرات عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ / الملحق ٣/١١ ص ٣٧١
الواردات عن نفس المصدر/ الملحق ٤/١١ ص ٣٧٢.

د - الملامح المستقبلية للوزن الجيوبولتيكي لاقتصاديات دول البحر الأحمر العربية :

صحيح أن هناك العديد من المآخذ السلبية للقوة الاقتصادية لدول البحر الأحمر العربية إلا أن هناك العديد من مكامن القوة التي يمكن اغتنامها وتعظيم حجم وفوراتها الاقتصادية بما يعزز القوة التفاوضية لاقتصاديات دول هذا الاقليم .

ويتربع الوزن الجيوبولتيكي المتميز لاحتياطيات النفط الخام المؤكد على عرش عناصر هذه القوة، إذ يستأثر هذا الاقليم بنحو ٢٦,١٦٪ من الاحتياطيات المؤكدة للنفط الخام عالميا عام ١٩٨٨^(١٥) ونحو ٤٤٪ من اجمالي الاحتياطيات النفطية المؤكدة في الوطن العربي عام ١٩٨٨ أيضا^(١٦) .

وتزداد عناصر القوة في هذا المجال عند احتساب العمر المنتظر أو أمد النضوب^(***) لهذا المورد المهم في هذا الاقليم بموجب حساباتنا لبيانات عام ١٩٨٨ نحو ١٤٥ سنة، في حين أن أمد النضوب للنفط العربي ككل هو بحدود ١١٨ سنة والنفط العالمي زهاء ٤٤,١٢ سنة فقط^(١٧) .

وهكذا يتضح أن العمر المنتظر للنفط العربي لدول البحر الأحمر العربية يبلغ زهاء أربع مرات قدر عموم النفط العالمي . وباستدكار آراء جونز في مفهوم القوة في الجغرافيا السياسية الخاص بالموارد المتاحة من أن [أي مورد يقع ضمن درجة الاحتياطي المؤكد يعد في قوة الدولة] أدركنا أهمية هذا العنصر في قوة دول البحر الأحمر . هذا ناهيك عن غياب المعلومات عن الدول الأخرى في هذا الاقليم كالسودان واليمن الشالية واليمن الجنوبية لعدم توفر البيانات .

ويأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الثانية فحول البحر الأحمر العربية
تظفر بنحو ٥٠٪ من الاحتياطي المؤكد للغاز عالميا وزهاء ٢٣٪ من
الاحتياطي المؤكد للغاز عربيا.

وتؤكد الصورة المشرقة أيضا من خلال حساباتنا لأمد النضوب للغاز
الطبيعي الذي يبلغ نحو ١١٤ سنة في هذا الاقليم بالمقارنة مع أمد
النضوب عربيا ١٠٧ سنة وعالميا ٥٠ سنة فقط^(١٨)

ويظفر هذا المورد كسابقه بأهمية متميزة في ظروف السلم والحرب.
من خلال كونه مصدرا للطاقة والمصدر الخام للعديد من الصناعات
الكيمياوية والبتروكيماوية، تلك الصناعات التي تعد من الصناعات المحورية
كما تسمى بحكم حجم ترابطاتها الأمامية والخلفية التي تعد العنصر
الأساسي الذي يظهر حجم التشابك الاقتصادي لأي وحدة سياسية.

هذا ناهيك عن الاحتياطيات المؤكدة للعديد من المعادن
الاستراتيجية المهمة الأخرى كالحديد والنحاس والزنك والذهب وغيرها.

وإذا كانت هذه الموارد المعدنية مصدرا مهما من مصادر التمويل
للاستثمارات [بلغت حجم الإيرادات النفطية عام ١٩٨٨ لهذا الإقليم نحو
٩,٢ مليار دولار أي حوالي ثلث إجمالي الإيرادات النفطية العربية]^(١٩)،
المختلفة بما فيه التوظيف في مجال تنمية الموارد المتجددة. وعليه فإن في
الموارد الزراعية: الأرضية والمناخية والمائية، والموارد البشرية ما يكمل
جوانب الصورة المراد بلوغها لاحقا في هذا الاقليم.

ويمكن القول بأن الصورة اللاحقة لإقليم دول البحر الأحمر
العربية يمكن أن تكون أفضل مما كشفت عنه الدراسة فيما لو أحسن
استغلال موارده من خلال التخطيط العلمي الموضوعي الإقليمي والقومي
الملتزم.

ثالثا : الاستنتاجات

١- تظفر دول البحر الأحمر العربية بموقع جغرافي متميز بالنسبة للمراكز الحيوية في الاستراتيجية العالمية، فهو يشرف على الطريق الموصل بين القلبيين شرق أوروبا وأفريقيا جنوب الصحراء طبقا للفكر الاستراتيجي العالمي المعاصر.

ويتيح الامتداد الفلكي لإقليم دول البحر الأحمر العربية الفرصة لبلوغ حالة القوة طبقا لمناهج تحليل القوة التي تشكل ظاهرة الاكتفاء الذاتي حجر الزاوية في مناهجها. فتتوزع دوائر العرض يقضي التنوع في الخصائص المناخية وبالتالي التنوع في الانتاج الزراعي مما يترك بصمات التنوع الانتاجي ماثلة على الشخصية الجغرافية لهذا الإقليم ويدع الباب مفتوحا لزيادة الاسهام في التجارة الدولية.

٢- تتسم الشخصية الجيولوجية لدول البحر الأحمر بسمات خاصة تتيح لها العديد من نقاط القوة حاليا ومستقبليا.

٣- كشفت الشخصية الطبوغرافية عن العديد من عناصر القوة المتاحة والمستتلة من قبل الكيان الصهيوني متمثلة في مواطن القدم أحيانا والضم والاحتلال والاستئجار أحيانا أخرى في العديد من جزر البحر الأحمر. كما أظهرت الدراسة العناصر السلبية الناجمة عن طبوغرافية سواحل البحر الأحمر التي لا تتيح فرصا كبيرة للملاحة البحرية.

ورغم ذلك تظل أهمية مضيق باب المندب شاخصة بشكل بارز، فهو صمام المدخل الجنوبي لدول هذا الإقليم. فمن يتحكم به يمكن أن يقفل البحر الأحمر ويحوّله إلى بحيرة داخلية ويسلب قناة السويس ريع موقعها كما

يحرم دول الخليج العربي برمتها من ريع موضعها. البحر الأحمر اذن هبة الموقع (الجغرافيا) كما أن الخليج العربي هبة الموضع (الجيولوجيا).

٤- على الرغم من المكانة المتميزة لهذا الاقليم بالنسبة لاجمالي السكان العرب (نحو نصف اجمالي السكان) فإن الوزن الاقتصادي النسبي له عربيا دون ذلك، فهو لا يظفر سوى بثلاث الناتج المحلي الاجمالي لقطاعات الصناعات الاستخراجية والكهرباء والماء والصناعات التحويلية، ونحو خمس قطاعات التشييد والتجارة والزراعة، وقرابة ربع إجمالي قطاع التمويل والتأمين.

فضلا عن ظاهرة المديونية الخارجية لدول هذا الاقليم التي بلغت عام ١٩٨٦ نحو ٣٦ مليار دولارا، أي نحو خمس حجم المديونية الخارجية للوطن العربي مما يؤكد استمرار هذه الصورة كذلك حتى مطلع القرن الحالي كما كشفت الدراسة.

٥- برزت كل من مصر والسعودية كنقطتي ارتكاز متقابلتين في الأمن الاقليمي لدول البحر الأحمر العربية، فالسعودية هي مركز الثقل المالي، ومصر هي بؤرة التجمع السكاني والموارد الزراعية.

٦- ستشهد دول البحر الأحمر العربية اختلالا بارزا في تركيبها القطاعي أولا وتجارها الدولية ثانيا، وبالتالي في وضعها الاقتصادي عامة طبقا لمفاهيم سياسات الاكتفاء الذاتي في ظل مناهج تحليل القوة الاستراتيجية والجيواستراتيجية.

٧- لم يكن للشخصية الجيولوجية والبيئة الجغرافية أثر بارز في التركيب النوعي للتجارة الخارجية لدول البحر الأحمر العربية بقدر ما كان للعامل البشري دور في هذا المجال وتمثل في الاستغلال غير الكفوء للعديد من موارد الثروة المتاحة في هذا الاقليم.

٨- إن الملامح المنتظرة لخريطة دول البحر الأحمر العربية يمكن أن تكون أكثر وضوحا واشراقا لاحقا خاصة أن هذا الاقليم ينعم بأهمية نسبية تميزه في مجال الاحتياطي المؤكد النفطي والغاز الطبيعي ومعادن أخرى، بالإضافة إلى ذلك غناه بالموارد الزراعية والبشرية.

ومن أجل تعظيم الوزن الجيولولتيكي لدول هذا الاقليم نطرح الخيارات التالية:-

(١) ضرورة العمل على ايجاد تجمع إقليمي عربي لدول البحر الأحمر بمستوى يتناسب وأهداف الأمن الاقليمي وتعزيز الأمن القومي، وذلك من خلال التخطيط العالمي المشترك لاغتنام الموارد المتاحة في المقومات الطبيعية والبشرية لدول هذا الاقليم لمجابهة استراتيجيات الغرباء في هذا الجزء من وطننا الكبير^(٢٠).

(٢) اعتماد العمق العربي عمقا جغرافيا للتخطيط الشامل لأمن دول البحر الأحمر العربية.

(٣) ضرورة احداث تغيرات جوهرية في الوضع السكاني من خلال اعادة النظر في سياسات توزيع السكان بما يكفل ضمان أمن العديد من الجزر المهجورة في مداخل البحر الأحمر. وليكن الاستيطان العسكري من خلال القواعد العسكرية المختلفة: البحرية والجوية والبرية هو البدايات الأولى، أخذين بعين الاعتبار أن ملء الفراغ والاستيطان هما القاعدة الرصينة لتحقيق الأمن.

(٤) العمل على فك أسر السلعة الواحدة في اقتصاديات دول هذا الاقليم من خلال تنوع مصادر الدخل فيه، والعمل على خلق قدرة انتاجية ذاتية في هيكل اقتصاديات دول البحر الأحمر العربية بحيث تعوض عن أي تغير في الأهمية النسبية للسلعة الرئيسية مستقبلا، والعمل على تحويل

الفوائد المالية النفطية والمعدنية. الأخرى من كونها قوة طارئة إلى قاعدة اقتصادية دائمة، أي تحويلها من موارد حفريّة خافية إلى ثروة حولية متجددة.

(٥) ينبغي أن يكون في الاعتبار من خلال الهدف المشترك لدول البحر الأحمر العربية أن بالبحر الأحمر عامل وصل وليس أداة فصل بين الدول العربية.

وعليه؛ ينبغي أن تأخذ عوامل الحركة والاتصال فيه نمطا جديدا لاطوليا - خارج المنطقة - فحسب بل عرضي أيضا بين موانيه في الشرق والغرب، كي يزيد من حجم وفورات الالتحام - الجغرافي ضمن الرقعة الواحدة وطنيا وقوميا.

ولعل من الموضوعية أن نذكر أن المستقبل الأفضل لأي وحدة سياسية منوط تماما بالإرادة المؤمنة المخلصة القادرة على صنع القرار المستقل.

الهوامش والمصادر

(١) Jones, E.S.: The Power Inventory and National Strategy, World Politics, Vol VI. 1954, pp. 421-422.

(*) عالـج البـاحـث هـذه المنـطقـة بـبـحـث سـابـق بـعـنـوان الـوزن الجـيـوبـولـيـكـي لـأقـطار مـجـلس التـعاوـن الـخـلـيـجـي ومـستـقبـله. رسـائـل جـغـرافـيـة ، الـعـدد ١٢٣ ، مـارس ١٩٨٩ .

(٢) صـلاح الـدين حـافـظ: صـراع القـوى العـظمى حـول الـقـرن الأفـريقـي / المـجـلس الـوطـني للـثقـافـة والفـنـون والأدب/ سـلـسـلـة عـالم المـعـرفـة/ الـكـويـت الـعـدد ٤٩ / ص ٧٨ وما يـليـها .

(٣) Mackinder, H. : The Geographical Pivot of History, Geographical Journal Vol xxIII, 1904 pp. 421-444.

(٤) ينظر في هذا الموضوع :

أ.د. مـحـمد أـزهر سـعيد السـبـاك : الجـغـرافـيـا السـياسـيـة أفـكار وتطـبـيـقات)، وـزارـة التـعـلـيـم العـالـي والـبـحـث العـلـمـي / جـامـعـة المـوصـل / ١٩٨٨ / ص ٧٥-٧٨ .

(٥) د. أـجـيـه يـونـان جـرجـس: الـبحـر الأـحـمر ومـضـائـقه بـيـن الـحـق العـربـي والصـراع العـالـمـي / القـاهـرة مـكـتـبـة غـريـب/ ص ١٢ .

(٦) د. مـحـمود تـوفـيـق مـحـمود: الـبحـر الأـحـمر فـي الـاسـتـراتـيـجـيـة الدـولـيـة/ مـجـلـة السـياسـة الدـولـيـة/ المـجـلد العـاشـر / الـعـدد ٥٧ / مـؤسـسـة الأـهـرام القـاهـرة/ اـكـتـوبـر ١٩٧٨ / ص ١٢٧ .

(٧) د. عـبـدالـحـمـيد القـيـسـي وعـبـد عـلي: الـبحـر الأـحـمر/ مـنـشـورـات مـركـز دـراسـات الـخـلـيـج العـربـي/ البـصـرة ١٩٨٦ / ص ١٦ .

(٨) الـرائـد وـليـد مـحـمد جـرـادـات: الأهمـيـة الـاسـتـراتـيـجـيـة للـبحـر الأـحـمر بـيـن المـاضـي والحـاضـر/ دار الـثقـافـة/ قـطـر - الدـوحـة - الطـبـعـة الأـوـلى ١٩٨٦ / ص ٢٠ .

(٩) مـحـمد سـمـيـح عـارفـيـه وأـحـمد عـمران مـنـصـور، مـراجـعـة الأـسـتـاذ الدـكـتـور مـحـمد صـفي الـدين أـبـو العـز: تـنـمـيـة المـوارـد المـعـدنـيـة فـي الـوطـن العـربـي/ المـنـظـمة العـربـيـة للـتـربـيـة والـثقـافـة والعـلـوم/ مـعـهـد البـحـوث والـدراسـات العـربـيـة/ مـركـز التـنـمـيـة الصـناعـيـة للـدول العـربـيـة/ دار نـافـع للـطـبـاعـة والنـشـر/ القـاهـرة ١٩٧٧ / ص ١٨٠ .

- (١٠) للمزيد من التفاصيل عن الجزر في البحر الأحمر انظر:
د. محمد صبري محسن سليم: الجزر العربية الرئيسية/ مجلة المستقبل العربي/ العدد ١٦/ بيروت/ حزيان ١٩٨٠/ ص ١١٢-١١٨.
- (١١) وليد محمد جرادات: المصدر السابق ص ٢٣-٢٨.
- (١٢) أمين هويدي: البحر الأحمر والأمن العربي (العوامل المؤثرة) مجلة المستقبل العربي/ مركز دراسات الوحدة العربية/ العدد ١٢/ بيروت/ شباط ١٩٨٠/ ص ١٠٤.
- (١٣) نفس المصدر: ص ٣٩.
- (**) اتخذ ميناء مصوع قاعدة لنشر النفوذ الايطالي على سواحل البحر الأحمر تمهيدا للتوغل في جنوب وادي النيل بحيث واصل النفوذ الايطالي تقدمه باتجاه الشمال نحو اقليم طرابلس مما يهيء الفرصة لايطاليا للتحكم في سواحل البحر المتوسط الجنوبية.
- أمين هويدي: البحر الأحمر والأمن العربي (الأهمية الاستراتيجية)/ المستقبل العربي/ مركز دراسات الوحدة العربية/ العدد ١١/ كانون الثاني ١٩٨٠/ ص ٢٦.
- (١٤) جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت: التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي/ مجموعة الابحاث المقدمة للندوة بالكويت للفترة ٢٩ شباط - ٢ مارس ١٩٧٨/ جامعة الكويت/ ص ٥٠٨-٥٠٩.
- (١٥) منظمة الأقطار العربية المصدر للبترو: تقرير الأمين العام السنوي الخامس عشر ١٩٨٨/ الكويت ١٩٨٩/ ص ٦٦.
- (١٦) نفس المكان.
- (***) $\frac{\text{الاحتياطي المؤكد في نهاية العام}}{\text{الانتاج السنوي الحالي}} = \text{أمد النضوب}$
- (١٧) نفس المصدر ص ٦٦ وص ٧١ حسابات الباحث بدلالة الأرقام الواردة بالصفحات المشار إليها.
- (١٨) حسابات الباحث: بدلالة البيانات في نفس المصدر: ص ١٨ وص ٧٤.
- (١٩) البيانات عن نفس المصدر: ص ٥٢.
- (٢٠) للتفاصيل عن الاستراتيجيات الأجنبية في البحر الأحمر انظر:
(*) الرائد وليد جرادات المصدر السابق ص ٣٢٧-٣١٧.
- (*) اللواء الركن عبدالرحيم طه الأحمد: الأمن العربي للبحر الأحمر والصراع الدولي/ مجلة الدفاع الوطني/ العدد الأول/ بغداد ١٩٨٣/ ص ١٢٨-١٣٨.
- (*) علي غبود راضي: استراتيجية القوتين العظميين في منطقة البحر الأحمر/ مجلة الأمن القومي/ العدد ٤/ بغداد ١٩٨٧/ ص ٢٩-٥٠.

(*) محمود توفيق محمود: المصدر السابق.

(*) عبدالعاطي محمد: البحر الأحمر ومخاطر الصراع الدولي / مجلة السياسة الدولية / العدد ٥٤ / القاهرة ١٩٧٨.

(*) نبيل أحمد حلمي: أمن البحر الأحمر والقرن الأفريقي / مجلة السياسة الدولية / العدد ٥٤ / القاهرة ١٩٧٨.